IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي الثامن للعلوم الإدارية والاقتصادية - 28-29 يونيو / حزيران 2025

دور الاستراتيجيات الاقتصادية والتنمية المستدامة في الحد من الفقر وفق معايير ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية ـ دراسة حالة في جامعة الكوت

م. م. نبأ كريم تعبان [1] ، م. د. علي سعد علوان [2]

انتساب الباحثين
[1, 2] جامعة الكوت، العراق، الكوت، 52001

[1]nabaa.taaban@alkutcollege.edu.iq
[2]ali.s.almusawi@alkutcollege.edu.iq

[2] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2025

المستخلص
تواجه المؤسسات الأكاديمية في العراق تحديًا متزايدًا في مواءمة استراتيجياتها الاقتصادية مع متطلبات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، لا سيما في ظل تصاعد معدلات الفقر وضعف التفاعل مع أطر المسؤولية المؤسسية. ومن هنا، تنطلق هذه الدراسة لتُعالج مشكلة غياب التكامل الواضح بين الاستراتيجيات الاقتصادية ومعايير ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر داخل البيئة الجامعية. تهدف الدراسة إلى تحليل دور هذه الاستراتيجيات في دعم الفئات الهشّة وتعزيز الاستدامة المؤسسية، من خلال دراسة حالة في جامعة الكوت.
اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة التحليلية، باستخدام قائمة فحص مكونة من (21 بندًا) موزعة على المحاور السبعة لمعيار ISO 26000 ، إلى جانب مقابلات نوعية مع أصحاب العلاقة، وتحليل وثائق وتقارير إدارية ذات صلة.
أظهرت النتائج أن الجامعة تُطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية بدرجة عالية، حيث بلغت نسبة التطبيق (89.68%)، مقابل فجوة مقدارها(10.32%) ، وهو ما يدل على وجود التزام مؤسسي فعّال، مع بعض القصور في جوانب التوثيق والشراكة المجتمعية.
وتوصي الدراسة بضرورة تحويل الالتزام الفعلي إلى نموذج مؤسسي منهجي ومتكامل، وتعزيز الترابط بين الاستراتيجيات الاقتصادية والتنمية المستدامة ضمن سياسات واضحة قابلة للقياس، بما يُعزز الأثر الاجتماعي طويل الأمد ويُسهم في الحد من الفقر داخل المجتمع الجامعي.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجيات الاقتصادية، التنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية، ISO 26000

The Role of Economic Strategies and Sustainable Development in Reducing Poverty According to ISO 26000 Social Responsibility Standards - A Case Study at University of Kut

Nabaa Kareem Tabaan [1] , Ali Saad Alwan [2]

Authors Affiliations
[1, 2] University of Kut, Iraq, wasit, 52001

[1]nabaa.taaban@alkutcollege.edu.iq
[2]ali.s.almusawi@alkutcollege.edu.iq

[2] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Aug. 2025

Abstract
Academic institutions in Iraq are increasingly challenged to align their economic strategies with the requirements of sustainable development and social justice, particularly amid rising poverty rates and limited engagement with institutional responsibility frameworks. This study addresses the problem of the apparent lack of integration between economic strategies and the ISO 26000 standard for social responsibility in reducing poverty within the university environment. It aims to analyze the role of such strategies in supporting vulnerable groups and enhancing institutional sustainability, using a case study of University of Kut.
The study adopted an analytical case study methodology, employing a checklist consisting of 21 items aligned with the seven core subjects of ISO 26000. Data were collected through semi-structured interviews with stakeholders, along with the analysis of relevant documents and administrative reports.
The findings revealed that the university demonstrates a high level of compliance with the principles of social responsibility, with an overall implementation rate of 89.68%, and an identified gap of 10.32%. This reflects a strong institutional commitment, though some shortcomings remain in documentation and community partnership mechanisms.
The study recommends transforming this practical commitment into a structured, institutionalized model, and strengthening the integration between economic strategies

and sustainable development through clear, measurable policies. Such steps would enhance long-term social impact and contribute meaningfully to poverty reduction within the academic community.

Keywords: Economic Strategies, Sustainable Development, Social Responsibility, ISO 26000

المقدمة

تُعد العلاقة المعقدة بين الاستراتيجيات الاقتصادية والتنمية المستدامة والحد من الفقر محورًا أساسيًا في النقاشات العالمية المعاصرة، ولا سيما في إطار معايير ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية. فالحد من الفقر لا يُعد مجرد هدف فرعي، بل يمثل ركيزة أساسية تقوم عليها مختلف أبعاد التنمية المستدامة، كما أوضحت أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، التي جعلت من القضاء على الفقر هدفًا محوريًا يؤثر في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وفي العديد من الدول النامية، يترافق الفقر مع هشاشة بيئية، مما يعقد جهود التخفيف منه ويستدعي تبني استراتيجيات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الاستدامة البيئية.

وتُظهر البحوث أهمية اتباع نهج شامل يدمج النمو الاقتصادي مع المسؤوليات الاجتماعية والبيئية. فلا تقتصر استراتيجيات الحد من الفقر الفعالة على التحفيز الاقتصادي فقط، بل تتطلب أيضًا وجود آليات داعمة تعزز التعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين، بما يسهم في تحقيق الشمول الاجتماعي. كما أن دمج الممارسات الاقتصادية المستدامة ضروري للحد من مخاطر التدهور البيئي، الذي يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الفقيرة. وتشير البيانات التاريخية إلى أن الفقر قد انخفض من حيث النسب المئوية في بعض المناطق، إلا أن العدد الفعلي للفقراء ما زال في ازدياد، مما يبرز الحاجة إلى أطر شاملة ومستدامة تضمن توزيعًا عادلًا للعوائد الاقتصادية.

وتوفر دراسات الحالة المحلية، مثل تلك التي أُجريت في جامعة الكوت، نموذجًا لتقييم فعالية هذه الاستراتيجيات المتكاملة ضمن سياقات محلية محددة. إذ تُظهر هذه الجهود الإمكانات التي تحملها ممارسات التنمية المستدامة في إحداث تأثير فعلي على تقليص الفقر وتعزيز الالتزام المؤسسي بالمسؤولية الاجتماعية وفقًا لمعايير ISO 26000. ويُبرز هذا النهج أهمية الدمج المتكامل للأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في بناء القدرة على التكيف لدى الفئات الهشة، وحماية الحقوق الأساسية للفئات المهمشة. وفي النهاية، يُعد الدور الذي تلعبه الاستراتيجيات الاقتصادية المستدامة في الحد من الفقر عاملاً حاسمًا في رسم ملامح التقدم الاجتماعي والاقتصادي، مما يجعل اعتماد النماذج القائمة على الاستدامة شرطًا أساسيًا لتحقيق الأهداف التنموية طويلة المدى.

اولاً: مشكلة الدراسة

رغم التوجهات المتزايدة نحو تبني مبادئ التنمية المستدامة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الأكاديمية، لا تزال ظاهرة الفقر تُشكّل تحدياً مستمراً يؤثر على فئات متعددة من المجتمع الجامعي، سواء من الطلبة أو العاملين. وتبرز هذه الإشكالية في ظل غياب التكامل الواضح بين الاستراتيجيات الاقتصادية المُطبقة والمبادئ الإرشادية لمعيار ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية، ما يحدّ من فاعلية الجهود الرامية إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية داخل البيئة الجامعية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى قدرة السياسات الاقتصادية والتنموية المُعتمدة في جامعة الكوت على المساهمة الفعلية في الحد من الفقر، من خلال تحليل مدى توافقها مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة. وتكمن إشكالية البحث في التساؤل المحوري التالي:

1. إلى أي مدى تسهم الاستراتيجيات الاقتصادية والتنمية المستدامة المعتمدة في جامعة الكوت في الحد من الفقر، وفقًا لمعايير ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول قضية محورية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتنموية، وهي قضية الفقر، التي لا تزال تمثّل تحدياً هيكلياً في مسارات التنمية المستدامة، وذات انعكاسات مباشرة على الاستقرار المؤسسي والاجتماعي على حد سواء. وتكمن الأهمية الجوهرية لهذه الدراسة في سعيها إلى استكشاف وتحليل العلاقة التفاعلية بين الاستراتيجيات الاقتصادية وجهود التنمية المستدامة ضمن إطار معايير ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية، وهو ما يُضفي على الدراسة بعداً دولياً ومعيارياً يعزز من موثوقيتها العلمية وقابليتها للتطبيق المؤسسي. في ظل تنامي الحاجة إلى نماذج تنموية متكاملة تُراعي البُعد الإنساني

والاجتماعي في التخطيط الاقتصادي، تأتي هذه الدراسة لتسد فجوة واضحة في الأدبيات العربية التي غالبًا ما تتناول الفقر إما من منظور اقتصادي صرف أو اجتماعي معزول عن السياسات المؤسسية. كما تسعى إلى تقديم إطار عملي يمكن من خلاله توجيه السياسات الجامعية نحو تبني ممارسات مسؤولة ومستدامة، تُسهم ليس فقط في تحسين مؤشرات الأداء المالي، بل في تعزيز العدالة الاجتماعية داخل بيئة التعليم العالي.

وإذ تعتمد الدراسة على معيار ISO 26000، فإنها تؤكد على أهمية المواءمة بين الأهداف الاقتصادية والأبعاد الأخلاقية والاجتماعية في المؤسسات، وذلك بوصف المسؤولية الاجتماعية مكونًا استراتيجيًا وليس مجرد نشاط هامشي. وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة في السياقات التعليمية، حيث تُعدّ الجامعات رافعة للتنمية وصانعة للتغيير المجتمعي. يقدم الذكاء الاصطناعي أدوات تحليلية قوية قادرة على معالجة كميات ضخمة من البيانات وفهم سلوكيات المستهلكين بشكل دقيق. هذا يمكن الشركات من تصميم استراتيجيات تسويقية تستهدف الفئات الأكثر تأثيرًا واحتياجًا، مما يزيد من فعالية الحملات التسويقية ويعزز معدلات التحويل.

1. تعالج أحد أكثر التحديات تأثيرًا على مسار التنمية المستدامة، وهو الفقر، ضمن إطار مؤسسي وتعليمي.
2. تسعى إلى الربط بين الاستراتيجيات الاقتصادية والممارسات الاجتماعية من خلال مرجعية دولية (ISO 26000)، مما يمنحها صفة معيارية قابلة للتطبيق.
3. تُسهم في بناء نموذج قياس فعّال يمكن تبنيه من قبل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لتقييم أثر سياساتها الاقتصادية والتنموية.
4. تدعم التوجه نحو حوكمة مؤسسية قائمة على المسؤولية المجتمعية، وليس فقط على العوائد المالية.
5. تعزز من الدور الاجتماعي للجامعات في تحسين أوضاع الفئات الضعيفة داخل المجتمع الأكاديمي، كالطلبة والعاملين ذوي الدخل المحدود.
6. تقدم مساهمة نوعية في إثراء الأدبيات العربية في موضوع العلاقة بين الفقر والتنمية المستدامة من منظور مسؤولية اجتماعية.
7. توفر توصيات يمكن أن تسهم في توجيه سياسات التعليم العالي نحو ممارسات أكثر عدالة وشمولية واستدامة.

ثالثًا: اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى فاعلية الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية المعتمدة في المؤسسات الأكاديمية، ولا سيما في جامعة الكوت، في الحد من الفقر وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة ضمن إطار معيار ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية. وتسعى إلى تقديم نموذج علمي وتطبيقي يُسهم في تحسين السياسات الجامعية نحو التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة.

إذ تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، وهي كما يلي:

1. تحليل مدى توافق الاستراتيجيات الاقتصادية المعتمدة في جامعة الكوت مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية وفق معيار ISO 26000.
2. تقييم تأثير السياسات التنموية المستدامة في الجامعة على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات ذات الدخل المحدود.
3. استكشاف دور الجامعة كمؤسسة تعليمية وتنموية في تبنّي ممارسات مسؤولة تساهم في الحد من الفقر داخل محيطها الأكاديمي والمجتمعي.
4. قياس العلاقة بين تبنّي مبادئ التنمية المستدامة وتفعيل المسؤولية الاجتماعية، وبين تحقيق نتائج ملموسة في تقليل نسب الفقر.
5. اقتراح آليات وسياسات مؤسسية تعزز من تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن الخطط الجامعية المستقبلية.
6. تسليط الضوء على أهمية معيار ISO 26000 كأداة استراتيجية لتوجيه السياسات المؤسسية نحو تحقيق أثر تنموي شامل ومستدام.

رابعًا: نموذج الدراسة

يوضح شكل (1) نموذج الدراسة

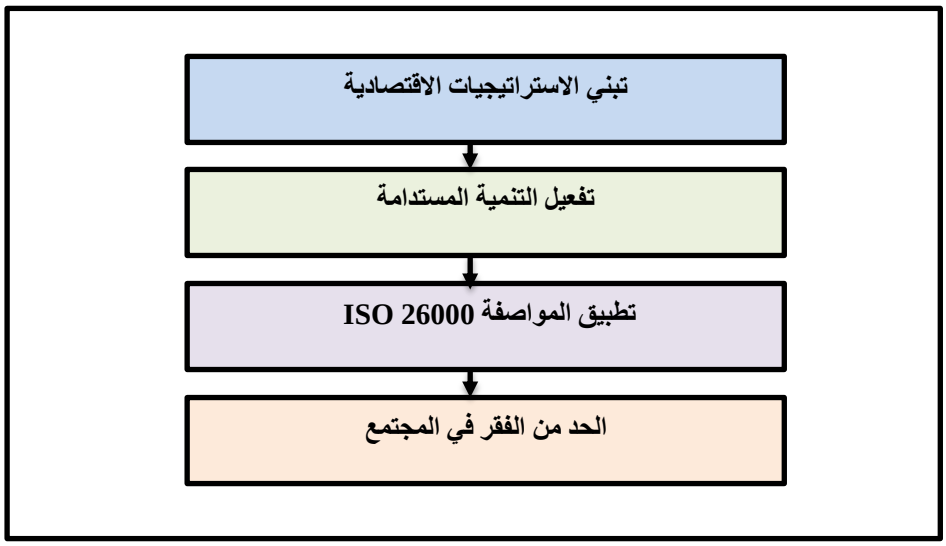

الشكل (1) نموذج الدراسة

خامسًا: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في جامعة الكوت من الملاكات الأكاديمية والإدارية.

سادسًا: حدود الدراسة

تتحدد هذه الدراسة بالحدود الآتية:

1. الحدود المكانية: جامعة الكوت.
2. الحدود الزمانية: المدة من (2025/2/5) إلى (2025/4/26).
3. الحدود الموضوعية: دراسة دور الاستراتيجيات الاقتصادية والتنمية المستدامة في الحد من الفقر، في ضوء معايير ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية.

سابعًا: أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة (Case Study) ، كأحد المناهج النوعية التي تُمكّن الباحث من التعمق في تحليل ظاهرة محددة ضمن بيئة واقعية. وقد تم اختيار جامعة الكوت كحالة للدراسة، لكونها تمثل نموذجًا مؤسسيًا يمكن من خلاله فحص تطبيق الاستراتيجيات الاقتصادية ومعايير التنمية المستدامة وفق ISO 26000، ومدى تأثيرها في الحد من الفقر.

ثامنًا: الأساليب الإحصائية المعتمدة

اعتمدت الدراسة على قائمة فحص (Check List) تم إعدادها استنادًا إلى معايير ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية، بهدف تقييم مستوى تطبيق الاستراتيجيات الاقتصادية والتنمية المستدامة في جامعة الكوت، ولغرض تحليل البيانات تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، بالإضافة إلى تحليل الفجوات (Gap Analysis) لتحديد الفجوة بين التطبيق الفعلي والمعايير المرجعية.

تاسعًا: مصطلحات إجرائية

1. الاستراتيجيات الاقتصادية: هي السياسات والخطط التي تعتمدها المؤسسة (جامعة الكوت) لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وتُقاس من خلال بنود قائمة الفحص المعدّة لهذا الغرض.
2. التنمية المستدامة: هي العمليات والمبادرات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الجامعة، بما ينعكس إيجابًا على تحسين نوعية الحياة وتقليل الفقر.
3. الفقر: يُقصد به في هذه الدراسة انخفاض أو غياب الموارد والدعم الذي يمكن أن يُوفَّر للفئات المستفيدة من خدمات الجامعة، ويُقاس من خلال مدى توفر فرص اقتصادية واجتماعية ضمن السياسات المؤسسية.
4. ISO 26000: هو معيار دولي يختص بتوجيهات المسؤولية الاجتماعية، ويُقاس في هذه الدراسة من خلال مدى التزام الجامعة بمحاوره الأساسية مثل: الحوكمة، حقوق الإنسان، البيئة، وممارسات العمل.

عاشرًا: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

يُعد الفقر مشكلة عالمية متجذرة تؤثر على ملايين الأفراد في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وفي السنوات الأخيرة، برزت الاستراتيجيات الاقتصادية التي تُركّز على التنمية المستدامة كأطر

محورية لمعالجة هذا التحدي. وتُؤكد أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ولا سيما الهدف الأول: "القضاء على الفقر"، على أهمية اتباع أساليب مبتكرة وشاملة للقضاء على الفقر المدقع. ويقترح هذا البحث إطارًا مفاهيميًا يوضح كيف يمكن للاستراتيجيات الاقتصادية المتداخلة مع مبادئ الاستدامة أن تُسهم بفعالية في الحد من الفقر.

1. الاستراتيجيات الاقتصادية في سياق الحد من الفقر

تتعدد الاستراتيجيات الاقتصادية وتشمل سياسات شاملة تهدف إلى خلق فرص العمل، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز ريادة الأعمال المحلية. وقد أظهرت دراسة أن التطور المالي يلعب دورًا محوريًا في التخفيف من حدة الفقر من خلال تعزيز النمو الاقتصادي والتأثير المباشر وغير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، مما يُشير إلى أن الاستراتيجيات الاقتصادية المُنظمة التي تُيسر الوصول إلى الموارد المالية تُهيئ بيئة مناسبة للحد من الفقر [1].

كما تُعد التنمية الزراعية من الركائز الأساسية في الاستراتيجيات الاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية. وقد بيّن باحثون أن إجراء تعديلات هيكلية في الممارسات الزراعية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين سبل العيش، وبالتالي الإسهام في تقليل الفقر [2].ويُعد توسيع النشاط الاقتصادي في المناطق المتخلفة إلى جانب الاستثمار في الزراعة المستدامة مسارًا فعّالًا لتعزيز الاعتماد الذاتي والاستقلال الاقتصادي للفقراء.

2. التنمية المستدامة كإطار للنمو الاقتصادي

تُركّز التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتتماشى هذه الفكرة مع استراتيجيات الحد من الفقر، إذ تُسهم الممارسات المستدامة بطبيعتها في رفاه المجتمعات على المدى البعيد. وقد أشار باحثون إلى أهمية الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والشمول الجندري، موضحين أن التحول المجتمعي من خلال التعليم وتحسين الوصول إلى الخدمات يعزز القدرة على التكيف الاقتصادي ويدعم استراتيجيات الحد من الفقر [3].

كما تدعو مبادئ التنمية المستدامة إلى أنشطة اقتصادية صديقة للبيئة وشاملة اجتماعيًا. وقد أوضح باحثون أن زيادة معدلات مشاركة القوى العاملة في المناطق الفقيرة يُعد أمرًا أساسيًا لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال تحسين فرص العمل وتنمية المهارات [4].وهو ما يعزز الفرضية القائلة بأن النمو الاقتصادي الشامل المرتكز على مبادئ الاستدامة يُمثل الأساس لنجاح جهود الحد من الفقر.

3. مواءمة الاستراتيجيات الاقتصادية مع معيار ISO 26000

يُعد معيار ISO 26000 إطارًا هامًا يُوجه المؤسسات نحو تبنّي ممارسات مسؤولة اجتماعيًا. ومن خلال دمج مبادئ هذا المعيار ضمن الاستراتيجيات الاقتصادية، تضمن المؤسسات أن عملياتها لا تقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل الالتزام بالمسؤوليات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية. وقد أكد باحثون على أهمية إشراك أصحاب المصلحة والنضج الإجرائي في التنفيذ الناجح لمواد ISO 26000 ، بما يُعزز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات [5].

كما شدّد باحثون على أن إدارة أصحاب المصلحة بفعالية تُعد عنصرًا جوهريًا لتنظيم الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي المسؤول [6]. ويُعزز الالتزام بمعيار ISO 26000 التقيّد بالمتطلبات القانونية، بل ويشجع المؤسسات على تجاوز الحد الأدنى نحو مساهمة فاعلة في خدمة المجتمع ومواءمة الاستراتيجيات الاقتصادية مع أهداف التنمية المستدامة.

4. التعاون متعدد الأطراف لتعزيز الحد من الفقر

نظرًا لتعقيد قضية الفقر، فإن معالجتها تتطلب اتباع نهج تعاوني يشمل مختلف أصحاب المصلحة، مثل الحكومات والشركات والمجتمع المدني، بهدف صياغة استراتيجيات اقتصادية تدعم التنمية المستدامة. ومن خلال تبنّي إطار متعدد الأطراف، يمكن للمؤسسات إشراك المجتمعات المحلية والاستفادة من آرائها في تصميم برامج مخصصة لمعالجة التحديات المرتبطة بالفقر. وقد أوضح باحثون أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)المتوافقة مع ISO 26000 تُحسّن الأداء المؤسسي وتُعزز التفاعل المجتمعي، مما يُسهم في تحقيق نتائج اجتماعية وبيئية أفضل[7] .

ويُعزز هذا النهج في الحوكمة التشاركية مفاهيم الشفافية والمساءلة، التي تُعد ضرورية لتحقيق جهود فاعلة للحد من الفقر وضمان استدامتها على المدى البعيد. كما أن إشراك الأطراف المختلفة في مواءمة الاستراتيجيات الاقتصادية مع ممارسات التنمية المستدامة يُحسّن من فعالية هذه الجهود.

5. قياس فاعلية الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية

من أجل تقييم فعّال لتأثير الاستراتيجيات الاقتصادية على الحد من الفقر، لا بد من وضع مجموعة قوية من معايير التقييم. ويسمح تحديد مؤشرات أداء واضحة لأصحاب المصلحة بقياس التقدم المحرز وتعديل الاستراتيجيات عند الحاجة. وقد تناولت دراسة

تأثير "رأس المال المعيشي" في التخفيف من حدة الفقر على مستوى الأسر، مشيرة إلى أهمية اعتماد مقاييس متعددة الأبعاد تشمل التعليم والصحة ومستوى المعيشة [8]. وتعكس هذه الأبعاد النهج الشمولي الذي تتبناه أهداف التنمية المستدامة في قياس الفقر.

الحادي عشر: الجانب العلمي

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتشخيص واقع تطبيق الاستراتيجيات الاقتصادية والتنمية المستدامة في جامعة الكوت، وذلك في ضوء معايير ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية، من خلال اعتماد منهج دراسة الحالة كإطار عملي لتقويم الأداء المؤسسي. ويُعد هذا التحليل خطوة أساسية لفهم مدى إسهام السياسات الحالية في الحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية.

ولتفعيل هذا الجانب، اعتمد الباحثان على أداة قائمة الفحص (Checklist)لتحديد المؤشرات المرتبطة بمحاور ISO 26000 ، وتحليل الفجوات (Gap Analysis) للكشف عن مواطن القصور أو عدم الاتساق بين الواقع والمستوى المعياري المطلوب.

وقد جرى تنفيذ الدراسة ميدانيًا من خلال زيارات مباشرة ومعايشة حقيقية لواقع العمل داخل الجامعة، شملت مقابلات وملاحظات ميدانية منهجية، ساعدت في جمع بيانات وصفية وكمية دقيقة.

تم قياس كل مؤشر باستخدام مقياس سباعي التدريج، كما هو موضح في الجدول (1)، حيث يُمنح الوزن (0) عند الغياب التام للمؤشر، ويُمنح الوزن (6) عند تحقيقه بشكل كامل ومتكامل [9].

يسهم هذا التحليل في فهم الأسباب الكامنة وراء الفجوات وتشخيص مدى إمكانية معالجتها، بما يُمكّن صُنّاع القرار من اتخاذ خطوات فعّالة لتحسين الأداء المؤسسي وتعزيز دور الجامعة في التنمية المستدامة والحد من الفقر.

جدول (1) المقياس السباعي

التسلسل	فقرات المقياس السباعي	الوزن (الدرجة)
1	مطبق كلياً وموثق كلياً	6
2	مطبق كلياً وموثق جزئياً	5
3	مطبق كلياً وغير موثق	4
4	مطبق جزئياً وموثق كلياً	3
5	مطبق جزئياً وموثق جزئياً	2
6	مطبق جزئياً وغير موثق	1
7	غير مطبق وغير موثق	0

1. تحليل بيانات قائمة الفحص الخاصة بالمتطلبات

اعتمد الباحثان في إعداد قائمة الفحص (Checklist) الخاصة بجامعة الكوت على زيارات ميدانية مباشرة، ولقاءات نوعية مع رؤساء الأقسام، والشعب والوحدات الإدارية، والمراكز العلمية في الجامعة، بالإضافة إلى تدوين ملاحظات تفصيلية ومناقشات معنية بمجالات تطبيق الاستراتيجيات الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وقد جاءت هذه المنهجية بهدف جمع البيانات والمعلومات بشكل منهجي، وتقييم مدى تحقق متطلبات معايير ISO 26000 المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من أجل الوقوف على واقع الممارسات المؤسسية في مجال الحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية.

سعى الباحثان من خلال هذه العملية إلى فهم شامل للعوامل المؤثرة في بناء بيئة مؤسسية مستدامة، عبر توثيق التحديات المحتملة وتحديد مكامن الضعف والفرص التحسينية، بما يُمكّن من رسم خطة ممنهجة للتحول نحو بيئة اقتصادية وتنموية مسؤولة.

وسيتم لاحقًا تحليل الفجوات بين الواقع الفعلي والمستوى المعياري المطلوب باستخدام المعادلات التحليلية المعتمدة لقياس الفجوة، بما يساعد على تفسير أسباب ظهور هذه الفجوات وبيان أثرها على فعالية الاستراتيجيات المتبعة، وصولًا إلى اقتراح الحلول العملية الكفيلة بتقليص الفجوات وتحقيق الأهداف التنموية المستهدفة وفق المعادلات الآتية:

معادلة (1) الوسط الحسابي = مجموع (الأوزان * تكراراتها) / مجموع التكرارات

معادلة (2) النسبة المئوية لمدى المطابقة = (الوسط الحسابي المرجح) / قيمة أعلى وزن في المقياس

معادلة (3) حجم الفجوة لكل قائمة فحص = 1 – النسبة المئوية لمدى المطابقة

2. قائمة فحص المسؤولية الاجتماعية وفق معيار ISO 26000

تُعد قائمة الفحص إحدى الأدوات الأساسية التي اعتمد عليها الباحثان في هذه الدراسة لتقييم واقع تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في جامعة الكوت، وذلك استنادًا إلى الإطار المرجعي لمعيار ISO 26000. ويهدف هذا التقييم إلى تشخيص مستوى الالتزام المؤسسي بالممارسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة، وتحديد الفجوات بين الواقع الحالي والمستويات المعيارية المطلوبة. تغطي قائمة الفحص المحاور السبعة الرئيسة التي يُعنى بها معيار ISO 26000 ، وهي :الحوكمة التنظيمية، وحقوق الإنسان، والممارسات العمالية، والبيئة، والممارسات التشغيلية العادلة، وقضايا المستهلك، والمشاركة المجتمعية وتنمية المجتمع، كما موضح في جدول (2). وتم تطوير البنود بعد تنفيذ زيارات ميدانية، وإجراء مقابلات مباشرة مع مسؤولي الأقسام والوحدات، إضافة إلى تحليل الوثائق والملاحظات المسجلة.

جدول (2) قائمة فحص المسؤولية الاجتماعية وفق معيار ISO 26000

ت	1. المسؤولية الاجتماعية وفق معيار ISO 26000	مستوى التطبيق والتوثيق						
		مطبق كلياً وموثق كلياً	مطبق كلياً وموثق جزئياً	مطبق كلياً وغير موثق	مطبق جزئياً وموثق كلياً	مطبق جزئياً وموثق جزئياً	مطبق جزئياً وغير موثق	غير مطبق وغير موثق
أولاً: الحوكمة التنظيمية								
1.1	تمتلك الجامعة هيكلًا إداريًا واضحًا يدعم اتخاذ قرارات مسؤولة اجتماعيًا؟	✓						
2.1	تُمارس الجامعة الشفافية في قراراتها المتعلقة بالموارد والبرامج المجتمعية؟	✓						
3.1	هل توجد آليات لمساءلة الإدارة عن نتائج المبادرات الاجتماعية والاقتصادية؟		✓					
ثانيًا: حقوق الإنسان								
4.1	تلتزم الجامعة بسياسات تمنع التمييز وتضمن المساواة في الفرص؟	✓						
5.1	توفر الجامعة بيئة آمنة تحترم كرامة جميع الأفراد؟	✓						
6.1	توجد آليات لتلقي ومعالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؟		✓					
ثالثًا: الممارسات العمالية								

7.1	تضمن الجامعة ظروف عمل عادلة وآمنة للموظفين؟	✓						
8.1	توفر الجامعة فرصًا للتطوير المهني والتدريب المستمر؟		✓					
9.1	تُشجع الجامعة على الحوار الاجتماعي والمشاركة في اتخاذ القرارات؟		✓					
رابعًا: البيئة								
10.1	تعتمد الجامعة سياسات للحد من الأثر البيئي لأنشطتها؟	✓						
11.1	تُشجع الجامعة على البحث والتعليم في مجالات الاستدامة البيئية؟		✓					
12.1	تُنفذ الجامعة مبادرات لإدارة النفايات واستخدام الموارد بكفاءة؟	✓						
خامسًا: الممارسات التشغيلية العادلة								
13.1	تلتزم الجامعة بسياسات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة؟		✓					
14.1	تُراعي الجامعة العدالة في التعاقدات والمشتريات؟		✓					
15.1	تُشجع الجامعة على المنافسة العادلة وتمنع الاحتكار؟			✓				
سادسًا: قضايا المستهلكين (الطلبة والمجتمع)								
16.1	توفر الجامعة معلومات واضحة وشفافة حول خدماتها وبرامجها؟	✓						
17.1	تضمن الجامعة حماية بيانات الطلبة وسرية معلوماتهم؟	✓						
18.1	تُقدم الجامعة آليات لتلقي الملاحظات والشكاوى من الطلبة والمجتمع؟	✓						
سابعًا: المشاركة المجتمعية وتنمية المجتمع								
19.1	هل تُشارك الجامعة في		✓					

	مبادرات تنموية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع المحلي؟							
20.1	تُوفر الجامعة برامج تعليمية وتدريبية موجهة للفئات المحرومة؟		✓					
21.1	هل تُقيم الجامعة شراكات مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز التنمية المستدامة؟				✓			
الأوزان		**6**	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**	**0**
التكرارات		10	9	2	0	0	0	0
الوزن (ناتج x عدد التكرارات)		60	45	8	0	0	0	0
المعدل الموزون (الوسط الحسابي المرجح)		**5.38**						
النسبة المئوية للتطبيق		**%89.68**						
حجم الفجوة للمتطلب		**10.32%**						

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال نتائج قائمة الفحص تبين الآتي:

أولاً: نقاط القوة

1. وضوح الهيكل الحوكمي داخل الجامعة، وما يتبعه من ممارسات مؤسسية تتيح اتخاذ قرارات مسؤولة ومتوازنة اجتماعيًا.
2. التزام فعلي بمبادئ الشفافية والمساءلة في التعامل مع الموارد والبرامج الجامعية، وهو ما يعكس بيئة إدارية نزيهة وواضحة.
3. مستوى عالٍ من التطبيق الكامل الموثق في محاور حقوق الإنسان، لا سيما ضمان بيئة آمنة، وعدم التمييز، والمساواة في الفرص.
4. اعتماد سياسات بيئية مسؤولة ومبادرات في مجال إدارة النفايات وترشيد الموارد، تُمثّل استجابة واضحة لمتطلبات الاستدامة البيئية.
5. ممارسات تشغيلية تتسم بالنزاهة والعدالة، تشمل مكافحة الفساد وتطبيق معايير عادلة في التعاقدات والمشتريات.
6. توفر قنوات واضحة ومفعّلة لتقديم المعلومات والخدمات للطلبة والمجتمع، مما يعزّز ثقة أصحاب العلاقة بالجامعة.
7. وجود برامج وتدخلات اجتماعية ذات بعد تنموي تستهدف الحد من الفقر ودعم الفئات الأقل حظًا، وتنسجم مع مسؤولية الجامعة تجاه مجتمعها المحلي.
8. بنية تنظيمية تستوعب مفاهيم الشراكة والمشاركة المجتمعية، ما يدل على وعي مؤسسي بأهمية تكامل الأدوار التنموية.

ثانيًا: نقاط الضعف

1. وجود بعض المؤشرات المطبقة جزئيًا وغير موثقة بالشكل الكافي، خاصة في مجالات مثل الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ومساءلة الإدارة، ما يؤثر على إمكانية قياس الأثر المؤسسي بدقة.
2. ضعف التوثيق الرسمي لبرامج التنمية المجتمعية الموجهة للفئات المهمشة، مما يُقلل من فرص إثبات الالتزام الفعلي في تقارير التدقيق والتقييم الخارجي.
3. عدم اكتمال الأدلة التنظيمية المتعلقة ببعض الممارسات البيئية والمجتمعية، رغم التطبيق الميداني الجيد لها.
4. الحاجة إلى سياسة مؤسسية موحدة لتوثيق الأداء الاجتماعي والبيئي، تضمن تحويل الجهود الفردية إلى ممارسات معيارية مستدامة.

5. غياب بعض الآليات الرقمية أو المؤسسية لقياس فعالية برامج المسؤولية الاجتماعية ورفع نتائجها لصنّاع القرار.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

في ضوء التحليل الكمي والنوعي لقائمة فحص المسؤولية الاجتماعية في جامعة الكوت، واستنادًا إلى معايير ISO 26000، يُمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. أظهرت جامعة الكوت مستوى متقدمًا في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغت نسبة التطبيق الكلي (89.68%)، وهو ما يشير إلى أن الجامعة تسير ضمن إطار مؤسسي ناضج يتكامل فيه البعد الأكاديمي مع البعد الأخلاقي والمجتمعي.
2. يتجلى نضج الحوكمة التنظيمية في وضوح الهيكل الإداري وتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة، ما يعكس بيئة قيادية مؤهلة لاتخاذ قرارات منسجمة مع القيم المؤسسية والمجتمعية.
3. التطبيق الكامل والموثق لمجالات حقوق الإنسان والعدالة الوظيفية يؤكد تبني الجامعة لمنظومة متكاملة تعزز من المساواة والكرامة الإنسانية داخل البيئة الجامعية.
4. رغم قوة التطبيق، فإن بعض المحاور - لا سيما المشاركة المجتمعية والتوثيق المنهجي للشراكات المجتمعية - تعاني من فجوات نسبية، تعود غالبًا إلى نقص في آليات الرصد والتوثيق المؤسسي رغم وجود الممارسات فعليًا على الأرض.
5. تشير النتائج إلى أن الجامعة تعتمد على المبادرات الإجرائية دون أن تكون مدعومة دائمًا بسياسات مكتوبة أو مهيكلة، مما قد يُضعف قدرتها على تحقيق الاعتماد المؤسسي المستدام أو التوسع التنموي طويل الأمد.
6. إن التقييم أظهر ميلًا نحو الاجتهاد العملي أكثر من المأسسة التوثيقية، الأمر الذي يمثل نقطة تحول ينبغي أن تُستثمر بتطوير آليات تصعيد الأداء المؤسسي إلى نماذج معيارية قابلة للتكرار والنقل.

ثانياً: التوصيات

استنادًا إلى ما سبق، نوصي بما يلي:

1. إصدار وثيقة رسمية معتمدة تمثل سياسة الجامعة في المسؤولية الاجتماعية وفق مبادئ ISO 26000 ، وتُدمج ضمن الخطة الاستراتيجية العامة، بحيث تُلزم بها جميع الأقسام والوحدات ذات العلاقة.
2. تأسيس وحدة متخصصة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة داخل الهيكل الإداري للجامعة، تضطلع بمهام التخطيط والتوثيق والتحليل ورفع التقارير الدورية إلى الجهات العليا.
3. تحويل المبادرات المجتمعية والبيئية إلى برامج مؤسسية ممنهجة ذات مؤشرات قياس أداء واضحة، بما يُسهم في تحويل الفعل التنموي من مبادرات فردية إلى ممارسات نظامية.
4. تعزيز التوثيق المؤسسي من خلال تطوير آليات إلكترونية ذكية لتسجيل، تحليل، وتوثيق كافة الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، بما يتكامل مع منظومة ضمان الجودة الجامعية.
5. توسيع نطاق الشراكات المجتمعية وبناء تحالفات تنموية محلية ودولية، تُعزز من دور الجامعة في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محيطها الجغرافي.
6. إعادة هيكلة آليات التغذية الراجعة من الطلبة والمجتمع المحلي، وتحويلها إلى مدخلات مباشرة في عملية صنع القرار، وبما يرسخ مبدأ التفاعل التشاركي مع أصحاب العلاقة.
7. الربط المباشر بين نتائج تقييم المسؤولية الاجتماعية وخطط تحسين الأداء المؤسسي، لضمان الانتقال من مرحلة الامتثال **(Compliance)** إلى مرحلة الريادة **(Leadership)** في تطبيق المسؤولية الجامعية.

المصادر

[1] Rashid, A. and Intartaglia, M. (2017). Financial development – does it lessen poverty?. Journal of Economic Studies, 44(1), 69-86. https://doi.org/10.1108/jes-06-2015-0111

[2] Wang, Y., Chen, Y., & Liu, Z. (2020). Agricultural structure adjustment and rural poverty alleviation in the agro-pastoral transition zone of northern china: a case study of yulin city. Sustainability, 12(10), 4187. https://doi.org/10.3390/su12104187.

[3] Li, W. and Zheng, X. (2024). Social media use and attitudes toward ai: the mediating roles of perceived ai fairness and threat. Human

Behavior and Emerging Technologies, 2024, 1-11. https://doi.org/10.1155/2024/3448083.

[4] Wang, M. and Peng, X. (2023). How to develop sustainably after poverty alleviation in poverty-stricken areas under paired assistance: a quantitative assessment framework based on system dynamics model. Sustainability, 15(6), 4764. https://doi.org/10.3390/su15064764.

[5] Hahn, R. (2012). Iso 26000 and the standardization of strategic management processes for sustainability and corporate social responsibility. Business Strategy and the Environment, 22(7), 442-455. https://doi.org/10.1002/bse.1751.

[6] Balzarova, M. A. and Castka, P. (2018). Social responsibility: experts' viewpoints on adoption of the iso 26000 standard. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 25(5), 819-824. https://doi.org/10.1002/csr.1497.

[7] Fuzi, N. M., Habidin, N. F., Hibadullah, S. N., & Ong, S. Y. Y. (2017). Csr practices, iso 26000 and performance among malaysian automotive suppliers. Social Responsibility Journal, 13(1), 203-220. https://doi.org/10.1108/srj-09-2015-0136.

[8] Zhao, X. and Lan, F. (2023). The impact of livelihood capital endowment on household poverty alleviation: the mediating effect of land transfer. Land, 12(7), 1346. https://doi.org/10.3390/land12071346.

[9] Alwan, A. S., Esmail, B. S., & Al-khattawi, A. A. (2023). The Quality of Educational Laboratories According to the International Standard ISO 15189-A Case Study at Kut University College. Al-Kut University College Journal, (Special issue).

.